

■ الحكومة اللبنانية تقر موازنة 2019 بعجز 7.6 في المئة



أقرت الحكومة اللبنانية ميزانية 2019 رسمياً، وقد شملت تخفيضات كبيرة للإنفاق بهدف تقليص العجز المتوقع إلى 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي في مسعى لتفادي أزمة مالية. وأشار وزير المالية علي حسن خليل خلال مؤتمر صحفي، إلى أن "الموازنة تعكس أيضاً إرادة حقيقية عند الحكومة بأنها تسير في المسار التصحيحي للوضع المالي"، لافتاً إلى أن "الحكومة تتوقع معدل نمو 1.2% العام الجاري"، موضحاً أن "الدول الأجنبية رحبت بالميزانية". وكانت جهات مانحة دولية قدمت تعهدات للبنان في مؤتمر باريس للمانحين (سيدر) في العام الماضي، تصل إلى حدود 11 مليار دولار وذلك بهدف الإنفاق على مشاريع بنية تحتية وذلك في مقابل تنفيذ الحكومة إصلاحات جذرية. وأكد الوزير خليل أن "لبنان يتوقع الآن أن تبدأ مشروعات الاستثمار الجديدة، وتتصب جهود وزارة المالية لإبقاء العجز في نطاق توقعات

الميزانية ستظهر جديتها، وذلك سيقود إلى إطلاق مشاريع استثمارية جديدة سيكون لها أثر كبير على تحريك عجلة الاقتصاد". وشدد على أن "الحكومة تبنت خطوات من أجل خفض العجز التجاري الضخم والذي يضغط على موضوع الاحتياط بالعملة الأجنبية".
المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

■ أصول البنوك الإماراتية تتخطى 2571 مليار درهم

ارتفعت أصول البنوك الإماراتية البالغ عددها 22 بنكاً خلال الثلث الأول من العام الحالي 2.3% (بمقدار 56.9 مليار درهم)، ليصل إجمالي أصول هذه البنوك إلى 2571.3 مليار درهم مع نهاية إبريل الماضي. وحافظت البنوك الأجنبية العاملة في الإمارات والبالغ عددها 38 بنكاً على حجم أصولها مع نهاية الثلث الأول من العام الحالي، كما كانت عليه نهاية ديسمبر 2018، وبلغت القيمة الإجمالية لأصول هذه البنوك 354.1 مليار درهم. وارتفع إجمالي محفظة التمويل للبنوك الوطنية المقدمة للمقيمين وغير المقيمين خلال الثلث الأول من العام الحالي 1.5% (بزيادة مقدارها 22.7 مليار درهم)، ليصل إجمالي هذه المحفظة إلى 1488.5 مليار

درهم مع نهاية إبريل الماضي. وانخفض حجم محفظة البنوك الأجنبية التمويلية خلال الفترة 1.1% إلى 188.4 مليار درهم. وتركز النمو في تمويل البنوك الوطنية على القطاع الحكومي حين زادت حجم التمويل لهذا القطاع 5% إلى 194.1 مليار درهم، كما زادت البنوك الأجنبية حجم تمويلها للقطاع الحكومي بنسبة 10.4% إلى 7.4 مليار درهم. وشهدت تمويلات البنوك الوطنية للقطاع الخاص نمواً بنسبة 1% إلى 1004.6 مليار درهم، في حين ارتفعت تمويلات البنوك الأجنبية للقطاع الخاص خلال الفترة 0.4% إلى 136.1 مليار درهم مع نهاية إبريل العام الحالي.
المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

■ الفائض التجاري للسعودية يسجل قفزة نوعية



سجل إجمالي قيمة الفائض التجاري للمملكة العربية السعودية قفزة خلال العام 2018 بنسبة وصلت إلى 80.16% على أساس سنوي، بزيادة تعادل 262.473 مليار ريال. وكشفت بيانات رسمية حديثة صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، عن تحقيق المملكة فائضاً في الميزان التجاري قيمته 589.908 مليار ريال مع نهاية العام 2018 الماضي، مقارنة بفائض 327.435 مليار ريال في عام 2017. وحققت السعودية فائضاً تجارياً بلغت قيمته 5.251 تريليون ريال خلال العشرة أعوام الماضية في الفترة من عام 2009 إلى نهاية عام 2018، وفقاً لبيانات الهيئة. كما وسجلت المملكة ارتفاعاً بقيمة الصادرات في العام 2018 بنسبة بلغت 32.69%، بارتفاع يعادل 272.019 مليار ريال. وبلغ إجمالي صادرات السعودية السلعية في العام الماضي 1.104

تريليون ريال (أعلى مستوياتها منذ العام 2014 ولأول مرة تتخطى حاجز التريليون ريال منذ هذا العام التي بلغت خلاله 1.284 تريليون ريال) مقارنة بـ 831.881 مليار ريال في عام 2017.
المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)